مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الثاني
تقرير عن نشاطات وإنجازات
منظمة العمل العربية خلال عام 2024

ملاحق القسم الثاني:

- الملحق رقم (2) : تقرير عن نتائج أعمال الدورة (23) للجنة شئون عمل المرأة العربية (2025)

تقديـــــم

أولا : تنفيذا لأحكام المادة السـادسـة من النظام الأسـاسـي للجنة شـئون عمل المرأة العربية ، وبناءً على دعوة من المدير العام لمنظمة العمل العربية ، عُقد اجتماع لجنة شـــئون عمل المرأة العربية في دورتها الثالثة والعشـــرين يوم الأحد الموافق 23 فبراير / شـــباط 2025 بمدينة شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية.

ثانيا: قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة للبنود المعروضـــة على جدول أعمال إجتماع اللجنة من بينها:

- دعم المرأة العربية في مواجهة الأزمات
- التكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني: فرص واعده للمرأة العربية
- متابعة تنفيذ الاســـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030
- مشروع خطة عمل لجنة شئون عمل المرأة العربية 2025

ثالثاً : نظرت اللجنة في الموضـــوعات المدرجة على جدول أعمالها وبعد مناقشـــات مســـتفيضـــة وتبادل الآراء توصلت بشأنها إلى التوصيات المبينة في التقرير (مرفق) .

رابعاً : عرض مكتب العمل العربي تقرير لجنة شـــئون عمل المرأة العربية على مجلس الإدارة في دورته الثانية بعد المائة (القاهرة ،27 – 28 فبراير / شـباط 2025) ، **وقد اتخذ المجلس بشأنه القرار التالي:**

1. **أخذ العلم بتقرير لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورتها الثالثة والعشرين .**
2. **إحالة تقرير اللجنة إلى الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي ، مع التوصـية بالمصـادقة عليه.**

خامساً : الأمر معروض على المؤتمر العام الموقر للتفضل بالنظر والتوجيه بما يراه مناسباً.

فايز علي المطيري

المدير العام

التقرير الختامي

لاجتماع لجنة شؤون عمل المرأة العربية

الدورة الثالثة والعشرون

(شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية ، 23 فبراير / شباط 2025)

تقـــديم

اســتنادا الــي أحكــام المــادة السادســة مــن النظــام الأساســي للجنــة شــئون عمــل المــرأة العربيــة بمنظمــة العمــل العربيــة، وبــدعوة مــن **معــالي الســيد/ فــايز علــي المطيــري** - المــدير العــام لمنظمــة العمــل العربيــة، عقــدت **لجنــة شــؤون عمــل المــرأة العربيــة دورتهــا الثالثــة والعشــرون** يــوم الاحــد الموافــق 23 فبرايــر / شــباط 2025 بشرم الشيخ - جمهورية مصر العربية **وذلك بحضور كل من :**

- **عن فريق الحكومات:**
  - السيدة / حصة حسن الخيال - دولة الامارات العربية المتحدة
  - السيدة / سوسن عبد الجبار - جمهورية العراق
- **عن فريق أصحاب الأعمال:**
  - السيدة / ابتسام بنت فهد السعيد - المملكة العربية السعودية
  - السيدة / لجينة محسن حيدر درويش - سلطنة عُمـان
  - السيدة / نرجس لوباريس - المملكة المغربية
- **عن فريق العمال:**
  - السيدة / حصة عبيد الطنيجي - دولة الامارات العربية المتحدة
  - السيدة / صفية شمسان - مملكة البحرين
  - السيدة / سهام بوستة - الجمهورية التونسية
  - السيدة / عايدة محي الدين - جمهورية مصر العربية
  - السيدة / أمينتو داهية - الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- **عضوات من اختيار المدير العام:**
  - النائبة / تمام محمد الرياطي - المملكة الأردنية الهاشمية
  - السيدة / أمال شبيرة - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
  - السيدة / سميرة محمد دخيل - دولة ليبيا
  - النائبة / سولاف درويش - جمهورية مصر العربية

الافتتاح

بناءً على الدعوة الموجهة من معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، عُقدت الدورة الثالثة والعشـرون للجنة شـئون عمل المرأة العربية يوم الاحد الموافق 23 فبراير/ شـباط 2025 بشـرم الشـيخ - جمهورية مصـر العربية، حيث تم افتتاح أعمال اللجنة **بكلمة لمعالي الاستاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية**، والتي رحب فيها بسعادة السيدة / لجينة درويش الأمنية العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية والسيدات عضـوات اللجنة، وأكد من خلالها على الدور الهام والمحوري الذي تقوم به اللجنة، والتي أسـهمت بتكوينها الثلاثي الثري في التعريف بدور المرأة الريادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي بحث السبل لمواجهة التحديات التي تعوق تقدمها.

موضـحاً إننا نجتمع اليوم في ظل ظروف غاية في الدقة تتفاعل فيها الاحداث والتطورات بصـورة متسـارعة، تزداد فيها التحديات وتتعدد فيها الأزمات وتتشـابك على الصـعيدين الإقليمي والدولي، وأن اختيار موضـوع دعم المرأة العربية في وقت الازمات يعد استجابة واعية لدراسة أثر هذه التطورات التي تهب ولازالت على أسواق العمل العربية بما يسـاهم في زيادة الرصـيد المعرفي وتكوين رؤية عملية حول واقع النسـاء في تلك الأزمات، وللوصـول الي نتائج إيجابية وتوصـيات وآليات عمل للتحرك بفاعلية وبرؤية استباقية لمواجهتها والتكيف معها.

وأشـار أن هذه التحديات هي ما دفعت بقضـايا تمكين المرأة، لتأخذ مكان الصـدارة والاهتمام على جداول أعمال قممنا العربية ، التي اعتمدت الإسـتراتيجية العربية التي اقترحتها لجنة شـئون عمل المرأة وأصـدرتها المنظمة للنهوض بعمل المرأة العربية في ظل اهداف التنمية المسـتدامة 2030، كإسـتراتيجية لدمج عمل المرأة في البرامج الوطنية وتمكينها على كافة المسـتويات الاقتصـادية والاجتماعية باعتبارها رافداً من روافد تحقيق التنمية المستدامة.

كما أوضح أن مفتاح التصدي لتحديات هذه الأزمات ، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو تمكين المرأة، وأن الاسـتثمار فيما أفرزته تلك التحديات من فرص يبقي نجاحه رهن إرادة المرأة ونضـالها من أجل قطف ثمارها، **مؤكدا** علي أن التكنولوجيا الرقمية تسـاهم في توفير فرصـاً جديدة غير مسبوقة لتحسين حياة المرأة وتمكينهن اقتصـاديا واجتماعيا، ويتيح

منابر عمل أكثر تنوعاً لإدماج المرأة بطريقة ريادية وابداعية في اقتصـــاد أكثر تنوعاً قائماً على التكنولوجيا والمعرفة ، **مشـــيراً** الي أهمية تعزيز التعليم الجيد في العصـــر الرقمي للمرأة، وتنمية مهارات المرأة لتكون أكثر مرونة وتوجيهها نحو اقتصـــاد أكثر تنوعا قائما على المعرفة.

كما أكد علي أن منظمة العمل العربية تولي اهتماما خاصـاً لقضـايا المرأة العاملة، ولمشـــاركتها الكاملة والفعالة ودورها المحوري الذي لا غني عنه في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وتضع في صلب أولوياتها مسألة دعم المرأة العربية، ولديها التزام وإيمان راســخ بأهمية دور المرأة ومكانتها وتعزيز مشـاركتها في تحقيق رؤى واسـتراتيجيات أهداف التنمية الشـاملة والمسـتدامة 2030، كما تحرص دائماً علي أن تكون في قلب كل الجهود التي تبذلها المنظمة لدعم وتعزيز حقوقها والحفاظ علي المكتسبات والإنجازات التي تحققت بموجب التشـريعات الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية والبناء عليها

وفي ختام كلمته أعرب عن الوقوف الى جانب المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني والرفض التام لآية محاولات للتهجير القسري للشعب الفلسطيني تحت أي ظروف، **كما** وجه تحية تقدير وإجلال لصمودهن، **مؤكدا** التضامن والدعم الدائم والمستمر لهن، حتى تنال المرأة الفلسطينية حريتها بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.. **كما أكد** على إننا لا ننســي معاناة وصــمود المرأة العربية في مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية والإقليمية.

وتقدمت **الأمينة العامة للجنة شــؤون عمل المرأة العربية ســعادة الســيدة / لجينة درويش** بكلمة رحبت فيها بالحضور **قائلة " نجتمع اليوم** في الدورة الثالثة والعشرين لنشهد ونناقش جدول أعمال اجتماع لجنة شــئون عمل المرأة العربية في وقت تغيب فيه حقوق النساء في الحياة الكريمة في كثير من الدول، لكن ذلك كله لن يثنينا عن الدفاع عن قضاياهن ومناقشـــة آليات دعم المرأة في مواجهة الأزمات المختلفة، ولن يعطلنا عن متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة العربية في إطار أهداف التنمية المستدامة. مؤكدة على أن المرأة صـاحبة رسـالة مقدسـة وعمل ممنهج وأن تحقيقه يعد أيضـا كفاح وصـمود.

وأشـــارت الى إنجازات المرأة العربية التي ســـاهمت وتســـاهم في كافة مجالات الحياة برغم التحديات التي تواجهها، مؤكدة على إنها تنتج وتتخطي الحواجز وتحدث التغيير، فهنـالك قصـص نجاح كثيرة ونماذج بارزة لنســاء حققن درجات عالية من العلم والكفاءة نفتخر بها، وكثيرة أيضا العقبات التي علينا أن نتخطاها معاً نساءً ورجالاً.

سير أعمال الاجتماع

بعد إطلاع لجنة شـــئون عمل المرأة العربية على مشـــروع جدول الاعمال، قررت اعتماد جدول الأعمال على النحو التالي:

البند الأول: **الجزء الأول "دعم المرأة العربية في مواجهة الأزمات"**
الجزء الثاني " التكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني: فرص واعده للمرأة العربية

*** * ***

البند الثاني: **متابعة تنفيذ الاســـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030**

*** * ***

البند الثالث: **مشروع خطة عمل لجنة شؤون عمل المرأة العربية 2025**

*** * ***

البند الرابع: **رسـالة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان بشـأن مقترح بروتوكول تعاون بين لجنة شـــئون عمل المرأة بالمنظمة وأمانة المرأة باتحاد عمال السودان – مكتب القاهرة**

*** * ***

وبعد مناقشات مستفيضة لبنود جدول أعمال اللجنة وتبادل الآراء توصلت اللجنة إلى إقرار التوصيات التالية:

البند الاول

الجزء الأول "دعم المرأة العربية في مواجهة الأزمات"

الجزء الثاني " التكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني: فرص واعده للمرأة العربية

- في ضـوء العرض المقدم من الأسـتاذة الدكتورة / ماريان أمير عازر - الخبيرة الدولية والعربيـة في علوم التكنولوجيـا - عضـــو المجلس القومي للمرأة – خبيرة بـالنوع الاجتماعي
- ونظرا للتحديات التي تواجهها المرأة العربية نتيجة للأزمات الاقتصـــادية، والبيئية، والاجتماعية التي تعصف بالمنطقة، والتي تؤثر على أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية وإضعاف قدراتهن على التكيف مع الظروف المتغيرة.
- وتأكيدا على أهمية التكنولوجيا والتحول الرقمي في زيادة استدامة فرص العمل النوعية للمرأة في وظائف المستقبل.
- وبعد الاسـتماع للعرض المقدم وفي ضـوء النقاشـات وتبادل الخبرات وتقديم العروض والتجارب والاســـتراتيجيات التي تم تطبيقها في مختلف البلدان العربية لتمكين المرأة العربية على الصـــمود في مواجهة الازمات والاســـتفادة من فرص التكنولوجيا والامن السيبراني

توصي اللجنة : -

أنه في ضـــوء تعرض المرأة العربية لمجموعة واســـعة من التحديات الاقتصـــادية، البيئية، السياسية، والاجتماعية، مما يستدعي تطوير استراتيجيات متكاملة لدعمها وتعزيز دورها في مجتمعاتها. حيث تواجه النســاء عقبات متعددة مثل عدم الاســتقرار المالي، تزايد معدلات البطالة، الأزمات البيئية التي تؤثر على الموارد الطبيعية، النزاعات الســـياســـية، والعنف الاجتماعي، مما يعيق تقدمهن ويحد من فرصــهن في المســاهمة الفاعلة في التنمية. ومن خلال تطبيق سياسات شاملة تركز على التمكين الاقتصادي، الاستدامة البيئية، الأمن السـيبراني، المشـاركة السـياسـية، والحماية الاجتماعية، يمكن بناء مجتمعات أكثر شـمولية واستقرارًا.

أولًا: التمكين الاقتصادي والاستقلال المالي للمرأة

التمكين الاقتصـادي من أهم عناصـر تحقيق الاسـتقلالية المالية للمرأة وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال: -

- دعم ريادة الأعمال النسـائية عبر توفير برامج تمويلية تشـمل القروض الميسـرة والمنح، إلى جانب تقديم اسـتشـارات وتدريبات في الإدارة المالية، التسـويق الرقمي، وتكنولوجيا الأعمال.
- تسـهيل الإجراءات القانونية والإدارية الخاصـة بتسجيل المشـاريع النسـائية، مما يتيح لهن فرصـة أكبر في الاندماج في الاقتصـاد الرقمي والاستفادة من التجارة الإلكترونية.
- العمل على تعزيز فرص النسـاء في سـوق العمل من خلال توسـيع نطاق الوظائف عن بُعد، مما يمنحهن فرصًـا مرنة تتناسـب مع ظروفهن الاجتماعية والجغرافية. كما ينبغي فرض سـياسـات تضـمن المسـاواة في الأجور بين الرجال والنسـاء، مع توفير بيئة عمل آمنة وعادلة. كما يمكن إطلاق مبادرات تسـتهدف توظيف النسـاء في القطاعات المتأثرة بالأزمات مثل الزراعة، الطاقة المتجددة، والصـناعات المسـتدامة، مما يسـهم في تقليل معدلات البطالة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.
- تطوير أنظمة ضـمان اجتماعي تشـمل النسـاء الأكثر تضـررًا من الأزمات الاقتصـادية، مثل العاملات في القطاعات غير الرسـمية، وتوفير شـبكات أمان مالي تتيح لهن فرصًـا أفضـــل للاســـتقرار المالي. وتعزيز الثقافة المالية من خلال برامج تعليمية حول كيفية إدارة الموارد المالية، الادخار، الاستثمار، والتعامل مع الأزمات الاقتصادية، مما يساعد النساء على اتخاذ قرارات مالية سليمة تضمن استقرارهن المالي على المدى الطويل.

ثانيًا : تعزيز قدرة المرأة على التكيف مع الأزمات البيئية

تواجه المرأة العربية تأثيرات مباشـــرة للأزمات البيئية مثل التصـــحر، ندرة المياه، وتغير المناخ، مما يتطلب حلولًا قائمة على الاســـتدامة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، وذلك من خلال: -

- إطلاق برامج تدريبية حول تقنيات الزراعة المســـتدامة، إدارة المياه، وتحقيق الأمن الغذائي. كما ينبغي تشـــجيع النســـاء على دخول القطاعات البيئية عبر دعم المشـــاريع

الخضـراء مثل إعادة التدوير، الزراعة العضـوية، واسـتخدام الطاقة المتجددة، مما يسـهم في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في آنٍ واحد.

- إدمـاج المرأة في عمليـات صـــنع القرار البيئي من خلال تمثيلهـا في اللجـان المحليـة والوطنية المعنية بحماية البيئة والاسـتدامة، حيث يمكن أن تسـهم في اقتراح سـياسـات فعـالـة لحمـايـة الموارد الطبيعيـة. كمـا ينبغي تعزيز الوعي البيئي عبر برامج توعويـة تسـتهدف النسـاء والفتيات، مما يعزز من مشـاركتهن في الجهود البيئية على المسـتوى المحلي والإقليمي.
- تعزيز الدور الهام للتكنولوجيا في دعم النســـاء في مواجهة الأزمات البيئية، من خلال توفير تطبيقات وتقنيات تسـاعد في تحسـين الإنتاج الزراعي، إدارة المياه، والتعامل مع الأزمات البيئية بشـــكل أكثر كفاءة. وإطلاق منصـــات إلكترونية لنشـــر المعرفة حول الممارسات البيئية المستدامة، مما يتيح للنساء فرصة التعلم والمشاركة في الحلول البيئية المبتكرة.

ثالثًا: التمكين السياسي للمرأة وتعزيز دورها في صنع القرار

تعد المشـاركة السـياسـية للمرأة من الركائز الأسـاسـية لتحقيق الاسـتقرار والعدالة الاجتماعية، خاصة في المجتمعات التي تواجه أزمات سياسية، ينبغي تعزيز دور المرأة في مراكز صنع القرار من خلال: -

- تبني سـياسـات تشـجع على مشـاركتها في الانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية، مثل تخصـيص "كوتا" نسـائية، إلى جانب تنظيم حملات توعية لتعزيز قبول المجتمع لدور المرأة في السياسة.
- توفير برامج تدريبية للنسـاء في مجالات الحوكمة، السـياسـة، والتفاوض، مما يسـاعدهن على اكتسـاب المهارات اللازمة لتولي المناصـب القيادية. وأيضًـا تطوير قوانين تحمي النساء الناشطات في السياسة من العنف السياسي والتهديدات، إلى جانب تعزيز استخدام التكنولوجيا كأداة لنشـر الوعي والتثقيف السـياسـي، مثل توظيف وسـائل التواصـل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية لتشجيع المشاركة المدنية وإيصال أصوات النساء في المجتمعات التي تعاني من التهميش السياسي.

رابعًا: معالجة الأزمات الاجتماعية وحماية المرأة في النزاعات

تتعرض المرأة العربية للعديد من الأزمات الاجتماعية مثل النزاعات المسلحة، العنف الأسري، والتهميش الاجتماعي، مما يستدعي وضع استراتيجيات لحمايتها وتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

- تطوير برامج دعم نفسي واجتماعي للنساء المتأثرات بالنزاعات، مثل إنشاء مراكز استشارية تقدم خدمات قانونية ونفسية، إلى جانب إطلاق برامج إعادة تأهيل للنساء النازحات واللاجئات لمساعدتهن على إعادة بناء حياتهن.
- تمكين المرأة في عمليات السلام والمصالحة الوطنية من خلال تعزيز دورها في مفاوضات السلام وصنع القرار في مراحل ما بعد النزاع، من خلال إطلاق مبادرات نسائية تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي والمصالحة الاجتماعية، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا وشمولية.

خامسًا: تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي والأمن السيبراني

يمثل الاقتصاد الرقمي فرصة ذهبية للمرأة العربية لاقتحام أسواق جديدة وتحقيق الاستقلال المالي، حيث يمكن تحقيق ذلك من خلال توفير

- دورات تدريبية متخصصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، والبرمجة. كما ينبغي تقديم منح دراسية لدعم تعليم الفتيات في التخصصات التقنية، مما يعزز من حضورهن في القطاعات الرقمية.
- دعم ريادة الأعمال الرقمية النسائية أمرًا بالغ الأهمية، من خلال توفير تمويل واستشارات للمشاريع الرقمية التي تؤسسها النساء، مثل التجارة الإلكترونية، التسويق الرقمي، وتطوير التطبيقات. كما ينبغي تسهيل تسجيل الشركات الرقمية الناشئة، مع تقديم توجيه حول كيفية الاستفادة من التقنيات الحديثة .
- نظراً لما يشكله الأمن السيبراني من تحديًا كبيرًا، لذا يجب إطلاق حملات توعية حول الحماية الرقمية وأساليب تأمين البيانات الشخصية، إلى جانب تطوير تشريعات صارمة لمكافحة العنف السيبراني ضد المرأة، بما في ذلك التحرش والتنمر الإلكتروني، مع توفير آليات إبلاغ فعالة ودعم قانوني ونفسي للضحايا. كما ينبغي تشجيع الفتيات على

دراسة الأمن السيبراني، من خلال برامج إرشادية وتدريبات عملية، مما يعزز من تمثيل المرأة في هذا المجال الحيوي.

توصيات عامة :

- الحاجة الماسة إلى استراتيجيات شاملة تهدف إلى تعزيز قدرة المرأة العربية على التكيف مع الأزمات الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية.
- تشجيع المبادرات النسائية في مواجهة الازمات، وتعزيز التفكير الاستراتيجي من خلال تطوير خطط واقعية لمعالجة تأثير الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية على النساء.
- تعزيز التعليم والتدريب المهني للنساء، مما يمكنهن من دخول أسواق العمل الرسمية وتحقيق الاستقلال المالي.
- تبني سياسات بيئية مستدامة ومبادرات مجتمعية تدعم دور المرأة في الحفاظ على الموارد الطبيعية لتسهم في تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات البيئية.
- ضرورة دعم المرأة من خلال تطوير التشريعات والسياسات التي تضمن مشاركتها اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعياً وضمان حصولها على فرص متكافئة.
- الاستمرار في الحوار وتبادل الخبرات لمواجهة الأزمات بفاعلية، وإبراز المبادرات والاستراتيجيات المميزة التي أسهمت في تحقيق تقدم ملموس في مجالات تعزيز مشاركة المرأة في مجالات التنمية المستدامة.
- تمكين المرأة في صنع القرار خلال الأزمات لتحقيق العدالة والكفاءة والقدرة على إحداث تغيير إيجابي في دعم المرأة وتعزيز دورها في مختلف القطاعات
- دور التكنولوجيا الرقمية والأمن السيبراني في توفير فرص كبيرة للمرأة العربية لتحقيق التمكين والمشاركة في بناء مستقبل رقمي مزدهر.
- دعم ريادة الاعمال الرقمية، من خلال تسهيل وصول المرأة الى التمويل والتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز فرص العمل المرن والعمل عن بعُد، إضافة الى استخدام المنصات الرقمية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، مما يسهم في توسيع دور المرأة في التنمية المستدامة وبناء اقتصاد رقمي شامل.

- تعزيز الأمن الســـيبراني وحماية المرأة من المخاطر الإلكترونية، مثل الابتزاز وانتهاك الخصوصية.
- العمل على تطوير برامج تعليمية وتدريبية في مجالات التكنولوجيا الرقمية للنســـاء، من خلال إعداد حقيبة تدريبية لتأهيل كوادر في مجال التمكين الرقمي.

* * *

البند الثاني

متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

بناء على :

- قرار مؤتمر العمل العربي في دورته 46 (إبريل / نيسان 2019) **باعتماد الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030،**
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مســـتوي القمة باعتماد الإســـتراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030.
- التوصية الصادرة عن لجنة شئون عمل المرأة في إجتماعها الثامن عشر عمان / المملكة الأردنية الهاشـمية 19-20 فبراير 2020 بدعوة منظمة العمل العربية لوضــع بند دائم على جدول أعمال لجنة شئون عمل المرأة العربية في دورة انعقادها لمتابعة تنفيذ أهداف الإستراتيجية.
- وفي ضوء المناقشات والتعرف على أهم الإنجازات وتبادل التجارب **التي حققتها الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.**

توصي اللجنة بـ : -

- أخذ العلم بما ورد في تقرير اللجنة المقدم حول متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، كونها شريكا فاعلا في تحقيق مسار التنمية.
- الإشادة بالجهود المبذولة والإنجازات التي حققتها الدول العربية في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تعديل التشريعات ووضع الاستراتيجيات الخاصة بدعم تمكين المرأة، فضلا عن السياسات التنموية الرامية الى تفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ظل ظروف دقيقة وتحديات كبيرة يمر بها العالم، لاسيما المنطقة العربية.
- التأكيد على أهمية السعي الى تحقيق المزيد من التقدم في مسار المساواة بين الجنسين في مجالات العمل المختلفة، وتعزيز بيئات العمل المساهمة في تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية للمرأة، من خلال توفير بيئة تشريعية وحقوقية تعزز من حقوق المرأة العاملة.
- التأكيد على الدور الهام والمحوري لوسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا الرقمية في بناء أطر حديثة لصورة المرأة في الاعلام العربي، تقوم على تعزيز الوعي السليم بدور المرأة التنموي في بناء وتطوير المجتمع، لاسيما دور الاعلام الاقتصادي في تسليط الضوء على واقع المشاركة الاقتصادية للمرأة وتقدم الرسائل الإيجابية والترويج لثقافة عمل المرأة ومكافحة التمييز من خلال تقديم خطابات إعلامية تنموية.
- إدانة كافة الحروب والنزاعات التي تخصم من رصيد وفرص التنمية المستدامة، وتأثيراتها على تسارع وتيرة تراجع وانحراف مسارات تعزيز حقوق المرأة وحمايتها والنهوض بعملها.
- الطلب من عضوات اللجنة تقديم مقترحات وضع خارطة طريق تهدف الي إيجاد حلول جديدة وآليات مناسبة لإنجاز اهداف الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة العربية 2030 من خلال تنفيذ المزيد من الأنشطة والمبادرات والبرامج للفترة القادمة.

* وقد أعربت اللجنة عن تضامنها ودعمها المستمر والكامل للمرأة الفلسطينية، مشيدة بعزيمتها ومنعتها وإصرارها في مواجهة التحديات بكل قوة وعزيمة وصبر، **والوقوف الى**

جانب المرأة الفلسطينية والشعب الفلسطيني والرفض التام لآية محاولات للتهجير القسري للشعب الفلسطيني تحت أي ظروف ووجهت لها التحية على تضحياتها الجليلة والصمود على ارض فلسطين. وأكدت اللجنة دعمها للمرأة في السودان واليمن ولبنان وفي كافة أرجاء وطننا العربي في مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات العالمية و الاقليمية.

* * *

البند الثالث

أنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية 2025 – 2026

- بناء على المقترحات المقدمة من منظمة العمل العربية حول أنشطة وبرامج لجنة شئون عمل المرأة العربية خلال الفترة القادمة.
- وفي ضوء النقاشات وتبادل الآراء حول الموضوعات وآليات تنفيذ البرامج والأنشطة والدراسات خلال الفترة القادمة

توصي اللجنة بـ

- دعوة السيدات عضوات لجنة شئون عمل المرأة العربية التنسيق مع الجهات المختصة بدولهن للمشاركة في أنشطة منظمة العمل العربية الخاصة بالمرأة، لعقد وإستضافة أنشطة لجنة شئون عمل المرأة العربية في ما بين الدول العربية خلال عام 2025.
- دعوة منظمة العمل العربية إلي إصدار المزيد من الدراسات والاستراتيجيات والتقارير التي تسهم في تطوير سياسات وبرامج تدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وتهدف الي النهوض بشروط وظروف عملها، وإيجاد بيئة عمل أمنة تعزز من مكانة عمل المرأة.
- توجيه الشكر الي معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، على دعمه المستمر للجنة شئون عمل المرأة العربية وتسخير كافة إمكانيات المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، والتزامه التام بتنفيذ الأنشطة والبرامج التي من شأنها أن تعزز من مكانة المرأة العربية على كافة الأصعدة وفي شتي المجالات.

* * *

البند الرابع

رسالة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان بشأن مقترح بروتوكول تعاون بين لجنة شئون عمل المرأة بالمنظمة وأمانة المرأة باتحاد عمال السودان

مكتب القاهرة

- في ضوء رسالة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان – مكتب القاهرة، والتي تتضمن طلب مقترح تأسيس بروتكول تعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والتدريب المهني والمعرفي وفي مجال العمل الاجتماعي والنقابي تحديدا. بحيث يكون البروتوكول تحت مظلة منظمة العمل العربية (لجنة شئون عمل المرأة العربية) واتحاد عمال السودان – مكتب القاهرة
- والتزاما بالدور الراسخ والمستمر الذي تقوم به منظمة العمل العربية في الحفاظ على الحقوق والمكتسبات التي حققتها المرأة العربية بموجب التشريعات والاتفاقيات العربية والدولية.
- وتأكيداً على ما تسعي إلية لجنة شئون عمل المرأة العربية في تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بشئون عمل المرأة على مستوي أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات – أصحاب أعمال – عمال).
- وانطلاقا من التحديات التي تواجهها المرأة العربية نتيجة الاضطرابات التي يشهدها العالم، لاسيما المنطقة العربية من حروب ونزاعات.
- **وفي ضوء المناقشات وتبادل الآراء**

توصي اللجنة بـ :

- دعوة منظمة العمل العربية الى السعي المستمر في تعزيز مكانة المرأة العربية بصفة عامة والمرأة العربية في الدول التي تشهد حاله من عدم الاستقرار بصفه خاصة، وتمكينها والنهوض بأوضاعها من خلال تقديم سبل الدعم الفني اللازمة لهن، والى ضرورة إيجاد الحلول والآليات المناسبة لتفعيل مشاركتها في كافة أنشطة المرأة التي تعقدها منظمة العمل العربية وذلك بالتنسيق مع أطراف الإنتاج الثلاثة في دولهن.

* * *